جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجمهورية مصر العربية
خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2026/25

- أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية عن تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بنسبة 5% بنهاية الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 (مقارنة بمعدل بلغ 4.8% خلال الربع الثالث من العام المالي السابق)، مدفوعًا بالأداء الإيجابي لمعظم الأنشطة الاقتصادية، حيث سجلت كافة الأنشطة (فيما عدا نشاط الغاز الطبيعي) معدلات نمو موجبة، بما يعكس اتساع قاعدة النمو واستمرار تحسن النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.
- تحقق هذا الأداء رغم التحديات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وما صاحبها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وتقلبات في أسعار النفط والغاز، فضلًا عن الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج. وهو ما يعكس قدرة الاقتصاد المصري على الحفاظ على زخم النمو وزيادة مرونة الاقتصاد في مواجهة الصدمات الخارجية..
- وفي هذا الإطار، حقق عديد من الأنشطة معدلات نمو موجبة، من أبرزها قناة السويس (23.6%)، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (20.3%)، والتأمين (9%)، والمطاعم والفنادق (8.3%)، والبنوك (7%)، والتشييد والبناء (5.2%)، والنقل والتخزين (4.6%) والصناعة غير البترولية (3.5%)، والصحة (4.4%)، والتعليم(4%) . ويعكس هذا الأداء تنوع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد المصري وتعدد مصادر نموه، وهو ما يسهم في تعزيز استدامة النمو الاقتصادي.
- جاء نشاط الصناعة التحويلية في صدارة الأنشطة المساهمة في نمو الناتج المحلي الإجمالي، بإسهام بلغ 1 نقطة مئوية من إجمالي معدل النمو البالغ 5%، تلاه نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في بإسهام قدره 0.7 نقطة مئوية، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بـ 0.7 نقطة مئوية، ويعكس هذا الهيكل استمرار قوة النشاط الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو، إلى جانب تنامي دور الأنشطة الخدمية في دعم الأداء الاقتصادي.
- ومن ناحية أخرى، واصل نشاط قناة السويس تعافيه وبمعدل متسارع، محققاً معدل نمو موجب للربع الثالث على التوالي بلغ 23.6%، في ظل انتظام حركة الملاحة في القناة، واستمرار تقديم خدماتها الملاحية بصورة طبيعية رغم التوترات الإقليمية، إلى جانب الجهود التي تبذلها هيئة قناة السويس لتشجيع مسار الحركة الملاحية عبر القناة.
- كذلك، حقق نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا ملحوظًا خلال الربع الثالث بلغ (20.3%) مدفوعًا بتوسع أنشطة الاتصالات والخدمات الرقمية، وارتفاع الطلب على خدمات الإنترنت والحلول التكنولوجية، ليواصل القطاع تعزيز مكانته كأحد أهم محركات النمو الاقتصادي.

- وبالمثل، استمر التوسع في الخدمات المالية والتأمينية، مدعومًا بجهود تعزيز الشمول المالي والتوسع في استخدام الحلول الرقمية، وهو ما انعكس في استمرار تحقيق نشاطي البنوك والتأمين لمعدلات نمو مرتفعة بلغت (7%)، (9%) على التوالي.
- سجل نشاط المطاعم والفنادق نموًا موجبًا بلغ 8.3% خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025، مدفوعًا باستمرار جهود الدولة لدعم النشاط السياحي وتعزيز حركة الطيران الوافدة إلى جمهورية مصر العربية.
- وعلى الجانب الآخر، واصل قطاع الاستخراجات تسجيل معدلات نمو سالبة إذ انكمش بنسبة 0.9%، إلا أن وتيرة الانكماش تراجعت مقارنة بالأرباع السابقة؛ حيث انخفض نشاط الغاز الطبيعي بنسبة 7.9% مقابل 20.5% خلال الفترة المناظرة من العام المالي السابق. إلا أن نشاط البترول حقق نموًا موجبًا لأول مرة منذ الربع الأول 2024/2023، بلغ 0.7% مقارنة بمعدل انكماش بلغ 9.5% خلال الربع المناظر من العام السابق. ويعكس هذا التحسن تكثيف برامج الحفر والاستكشاف، التي أسهمت في زيادة إنتاج البترول والغاز خلال الأشهر الأخيرة، إلى جانب قيام الدولة بسداد مستحقات الشركاء الأجانب، بما يُتوقع أن يدعم الاستثمارات البترولية خلال الأرباع المقبلة.
- وعلى مستوى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، فقد ارتفع من نحو 4.6 تريليون جنيه في الربع الثالث من العام المالي 2025/2024 إلى نحو 5.2 تريليون جنيه في الربع الثالث من العام المالي 2026/2025، بما يعكس تحسن مستوى الإنفاق المحلي، مدعومًا بارتفاع الاستهلاك والاستثمار.
- حقق الاقتصاد المصري نموًا حقيقيًا بلغ 5% بالأسعار الثابتة، وأسهم الاستهلاك العائلي بالنصيب الأكبر في هذا النمو، في حين ارتفعت مساهمة كلٍ من الاستثمار والإنفاق الحكومي بشكل ملحوظ.
- شهد النشاط الاستثماري تحسنًا ملحوظًا خلال الربع، حيث ارتفع إجمالي الاستثمارات إلى 637 مليار جنيه، مدفوعًا بشكل أساسي بنمو الاستثمارات الخاصة، التي سجلت معدلات نمو يفوق نظيرتها من الاستثمارات العامة. ويعكس ذلك استمرار توجه الدولة نحو تعزيز دور القطاع الخاص في دفع النشاط الاقتصادي.
- واصل الاستثمار الخاص تعزيز مكانته داخل هيكل الاستثمار الكلي، حيث استحوذ على نحو 65% من إجمالي الاستثمارات خلال الربع، مقابل تراجع حصة الاستثمار العام إلى 35%، بما يشير إلى استمرار تنامي دور القطاع الخاص في النشاط الاستثماري، في ضوء توجه الدولة نحو تعزيز مساهمته في التنمية الاقتصادية وتطبيق سياسات حوكمة الاستثمارات العامة.
- ظل القطاع الخارجي يمثل عامل ضغط على النمو الاقتصادي، إذ تراجعت الصادرات السلعية والخدمية مسجلة معدل نمو سالب بلغ (-7.2%). في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمية بنسبة (14.2%)، بما يعكس ارتفاع الطلب على الواردات المرتبطة بالنشاطين الاستهلاكي والاستثماري، في مقابل استمرار الضغوط التي تواجه قطاع التصدير، مما انعكس في مساهمة سالبة لصافي الصادرات في النمو.

سجل الناتج المحلي الإجمالي المصري معدل نمو بلغ 5% خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2026/25، مُقارنة بمُعدّل نمو 4.8% في الرُبع المُناظِر من العام المالي 2025/24. وجاء هذا النمو مدفوعًا بالأداء الإيجابي لمعظم الأنشطة الاقتصادية، حيث سجلت جميع الأنشطة (فيما عدا نشاط الغاز الطبيعي) معدلات نمو موجبة، بما يعكس اتساع قاعدة النمو واستمرار تحسن النشاط الاقتصادي في مختلف القطاعات.

وتحقق هذا الأداء رغم التحديات الناجمة عن التطورات الجيوسياسية الإقليمية، وما صاحبها من اضطرابات في سلاسل الإمداد، وتقلبات في أسعار النفط والغاز، فضلًا عن الضغوط الناتجة عن ارتفاع تكاليف الإنتاج. كما أسهم استمرار تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والاقتصادية وتعزيز مناخ الاستثمار ودعم تنافسية الاقتصاد، في الحد من آثار الصدمات الخارجية والحفاظ على زخم النمو الاقتصادي.

شكل 1: مُعدّلات النمو ربع السنوية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

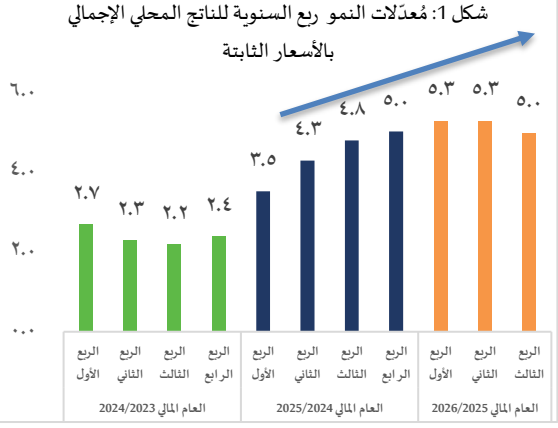

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وجاء نشاط الصناعة التحويلية في صدارة الأنشطة المساهمة في نمو الناتج خلال الربع الثالث بإسهام بلغ نقطة مئوية واحدة من إجمالي معدل نمو 5%، تلاه نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإسهام قدره 0.7 نقطة مئوية، ثم نشاط تجارة الجملة والتجزئة بـ 0.7 نقطة مئوية، ويعكس هذا الهيكل استمرار قوة النشاط الصناعي باعتباره المحرك الرئيسي للنمو، إلى جانب تنامي دور الأنشطة الخدمية في دعم الأداء الاقتصادي، بما يعزز من تنوع واستدامة مصادر النمو الاقتصادي. كما استمر التوسع في الخدمات المالية والتأمينية، مدعومًا بجهود تعزيز الشمول المالي والتوسع في الحلول الرقمية، وهو ما انعكس في استمرار تحقيق نشاطي البنوك والتأمين معدلات نمو مرتفعة بلغت (7%)، (9%) على التوالي.

ويتسق الأداء الاقتصادي المحقق خلال الربع الثالث مع تراجع معدلات التضخم، حيث بلغ متوسط معدل التضخم 13.5% خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي مقارنة بـ 16.5% خلال الربع المناظر من العام السابق، الأمر الذي ساهم في دعم القوة الشرائية للأسر وتحسن الطلب المحلي، بما انعكس إيجابًا على النمو الاقتصادي.

مُعدّل النمو القطاعي في الرُبع الثالث للعام المالي 2026/25

شهد الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 أداءً قويًا لعدد من الأنشطة الاقتصادية الرئيسة، حيث سجلت القطاعات الإنتاجية والخدمية معدلات نمو إيجابية ساهمت في دعم النمو الاقتصادي خلال الفترة (شكل 2).

شكل 2: مُعدّلات نمو الأنشطة الاقتصادية خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2025/24 و2026/25

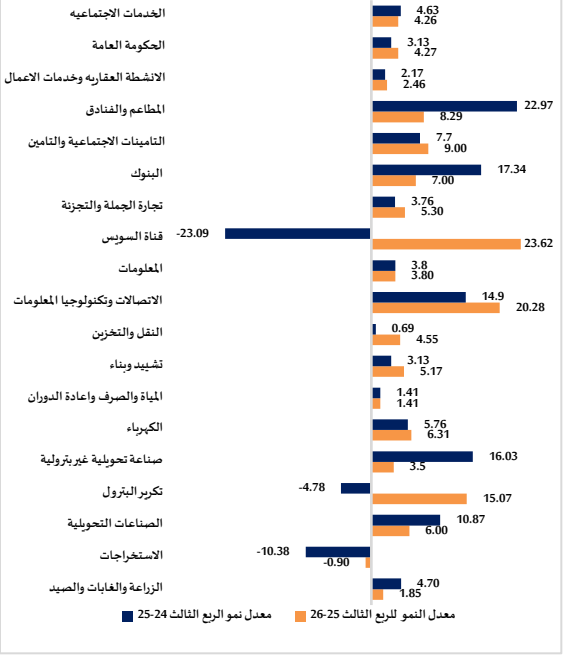

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد واصل نشاط الصناعة التحويلية دوره باعتباره المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي؛ حيث ظل المساهم الأكبر في نمو الناتج بـ 1 نقطة مئوية من إجمالي نمو 5% (شكل 3)، كما حقق النشاط معدل نمو بلغ 6% خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2026/25، مدفوعاً بنمو نشاط الصناعة غير البترولية بنسبة 3.5%، ونشاط تكرير البترول بنسبة 15.1% خلال الربع. وهو ما يعكس تحولًا تدريجيًا في هيكل الإنتاج الوطني نحو الأنشطة ذات القيمة المضافة المرتفعة والقدرة التصديرية الأكبر. ويعزى هذا الأداء إلى استمرار التوسع في عدد من الصناعات الرئيسة، مدعومًا بزيادة الإنتاج الصناعي وتحسن الطلب المحلي وعودة النشاط إلى بعض الأسواق الخارجية.

شكل 3: نسبة المساهمة لنمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث للعام المالي 2026/2025

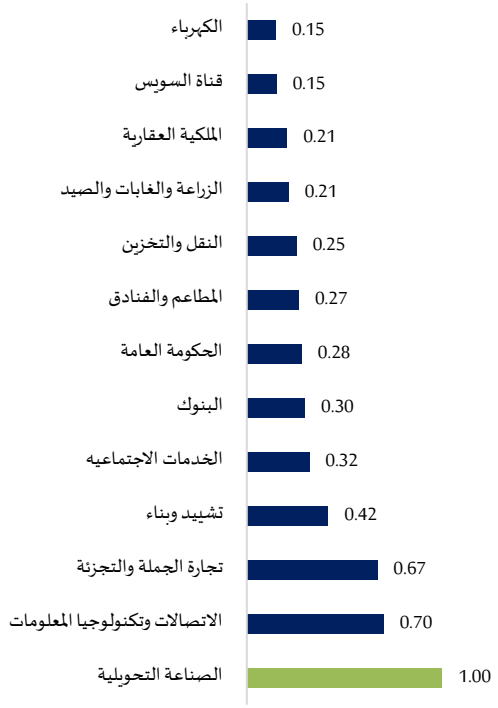

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.

وجاء نمو نشاط الصناعة غير البترولية مدفوعًا بزيادة الإنتاج الصناعي، وهو ما انعكس في ارتفاع متوسط معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي (باستثناء الزيت الخام والمنتجات البترولية) إلى 3.5% خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 (شكل 4). وقد حقق عديد من الصناعات معدلات نمو مرتفعة من أبرزها: الخشب (68%)، المركبات ذات المحركات (27%)، المواد والمنتجات الكيماوية (15%)، المستحضرات الصيدلانية (10%)، المنتجات الغذائية (7%)، الورق (4%).

شكل 4: معدل نمو الرقم القياسي للإنتاج الصناعي

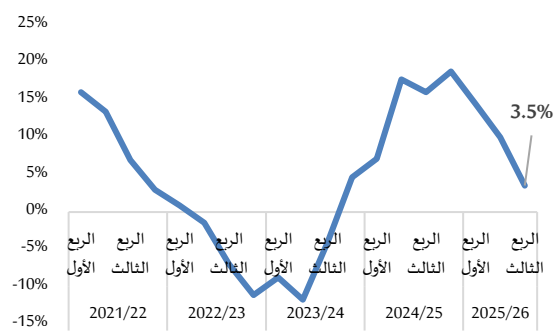

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.

وفي هذا الإطار، يعزى النمو القوي الذي شهده نشاط الصناعة التحويلية، ولا سيما في صناعات المركبات والمواد الكيماوية والآلات والمعدات، إلى استمرار **تنفيذ السياسات الداعمة لتعميق التصنيع المحلي وتوطين الصناعة**؛ كما أسهمت الحوافز الموجهة لتشجيع الإنتاج المحلي، وتوفير التمويل للقطاع الصناعي، وجذب الاستثمارات، في تعزيز الطاقة الإنتاجية ودعم نمو النشاط. وأسهم كذلك التوسع في الصناعات التكنولوجية، وعلى رأسها تصنيع وتجميع الهواتف المحمولة ومكونات المركبات، في تعزيز سلاسل القيمة المحلية وزيادة مساهمة القطاع الصناعي في النمو الاقتصادي.

وقد انعكس تحسن النشاط الصناعي على أداء عدد من الصادرات الصناعية، فقد سجلت صادرات **الملابس الجاهزة**، التي تواصل تحقيق أداء قوي خلال الفترة الأخيرة، نموًا بلغ **7%**، وقد سجلت أيضًا صادرات **الأحذية** نموًا ملحوظًا بلغ **50%** خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025.

وكذلك، واصل نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة؛ حيث سجل نموًا بلغ 20.3% خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/25، ويُعزى هذا الأداء إلى التوسع المستمر في خدمات الاتصالات الأساسية، لا سيما خدمات الهاتف المحمول والإنترنت، فضلًا عن الزيادة المتواصلة في معدلات استخدام واستهلاك البيانات من قبل الأفراد والمؤسسات. بالتوازي مع التقدم الملحوظ في تنفيذ مشروعات التحول الرقمي وتوسيع الاعتماد على الحلول التكنولوجية في مختلف القطاعات الاقتصادية والحكومية.

وفي هذا السياق، اتخذ الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات عدداً من الإجراءات الرامية إلى تيسير خدمات الاتصالات، من بينها توجيه شركات المحمول بمنح دقائق دولية مجانية للمشتركين للتواصل مع ذويهم في عدد من الدول العربية، في ظل الظروف الإقليمية الراهنة، وهو ما انعكس في ارتفاع حجم المكالمات الدولية وحركة الاتصالات العابرة للحدود.

كذلك، أسهمت خدمات التعهيد وتصدير الخدمات الرقمية في دعم نمو القطاع، في ضوء تزايد الطلب العالمي على هذه الخدمات واتجاه العديد من الشركات الدولية إلى الاستعانة بمراكز تشغيل خارجية لتقديم خدماتها بكفاءة وتكلفة تنافسية، الأمر الذي انعكس على نمو صادرات خدمات التعهيد والخدمات الرقمية، بما عزز مساهمة القطاع في دعم حصيلة الصادرات الخدمية وتوفير موارد النقد الأجنبي.

وقد حقّقت عدّة أنشطة اقتصاديّة أخرى مُعدّلات نمو مُوجبة خلال الرُبع الثالث من العام المالي 2026/25، وفي هذا الإطار، سجّل نشاط **المطاعم والفنادق** (السياحة) نموًا بلغ 8.3% مدفوعًا باستمرار جهود الدولة لدعم النشاط السياحي وتعزيز حركة الطيران الوافدة إلى جمهورية مصر العربية. من خلال استمرار انتظام الحركة

الجوية وفتح المجال الجوي، وتحديث برامج تحفيز الطيران وتقديم حوافز إضافية لتعزيز الربط الجوي مع الأسواق الخارجية.

فعلى الرغم من التوترات الجيوسياسية الإقليمية، حافظت مصر على انتظام الحركة الجوية واستمرار فتح المجال الجوي، كما واصلت الناقلة الوطنية تشغيل رحلاتها إلى مختلف الوجهات. كذلك، اتجهت بعض شركات الطيران الإقليمية إلى استخدام المطارات المصرية لتسيير رحلاتها بدلًا من مطاراتها المحلية، الأمر الذي ساهم في زيادة أعداد السائحين الوافدين.

ولم يقتصر دعم النشاط على نمو الحركة السياحية الوافدة فحسب، بل امتد أيضًا إلى تحسن **الطلب المحلي على الخدمات السياحية والفندقية** وزيادة الإقبال على الأنشطة الترفيهية، بما انعكس إيجابًا على أداء نشاط المطاعم والفنادق خلال الربع الثالث.

وقد انعكس ذلك على أداء مؤشرات القطاع؛ فعلى سبيل المثال، ارتفع **عدد الليالي السياحية** إلى 44.2 مليون ليلة خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي مقارنة بـ 40.8 مليون ليلة في ذات الفترة من العام المالي السابق بنسبة نمو 8.3% (شكل 5). كما ارتفع أيضًا عدد السائحين إلى 4.6 مليون سائح خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي، مقارنة بـ 3.9 مليون سائح في ذات الفترة من العام المالي السابق بمعدل نمو 15.6%.

شكل 5. عدد الليالي السياحيّة

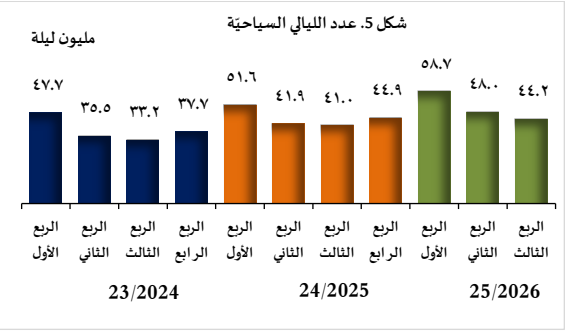

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

وواصل نشاط **قناة السويس** وتيرة التعافي حيث حقق معدل نمو مرتفع للربع الثالث على التوالي بلغ **23.6%** وذلك في ظل انتظام حركة الملاحة في القناة، واستمرارها في تقديم خدماتها الملاحية بصورة طبيعية رغم التوترات الحالية، بالإضافة إلى جهود هيئة قناة السويس من أجل تشجيع مسار الحركة الملاحية عبر القناة.

وقد انعكس ذلك على مؤشرات حركة الملاحة في القناة، إذ تزايدت **حمولة السفن** المارة عبر القناة خلال الربع الثالث بنسبة 23.6% ووصلت إلى **142.9 مليون طن** مُقارنة بحوالي 115.6 مليون طن في الربع المقابل من العام المالي السابق (شكل 6).

وبالمثل، ارتفعت **إيرادات القناة** بنسبة 27.2% لتصل إلى **1.15 مليار دولار** في الربع الثالث لعام 2026/2025 مقارنة بنحو 901.2 مليون دولار خلال الربع المقابل من العام المالي 2024/2025. وارتفع **عدد السفن** خلال الربع الثالث بنسبة نمو 11.5% ليصل إلى **3324 سفينة** مقارنة بـ 2981 سفينة في الفترة المقابلة من العام المالي السابق.

وخلال شهر مارس، الذي شهد توترات في منطقة الشرق الأوسط، ارتفعت **حمولة السفن** بنسبة **21.7%** حيث وصلت إلى 51.5 مليون طن مقارنة بـ 42.3 مليون طن في مارس 2025، فيما ارتفعت **الإيرادات** بنسبة **23.3%** إلى 410.2 مليون دولار مقارنة بـ 332.8 مليون دولار في مارس 2025. أما عدد السفن فقد ارتفع بنسبة 11% إلى 1191 سفينة مقارنة بـ 1071 سفينة خلال مارس 2025.

وفي هذا السياق، دعمت هيئة قناة السويس جهود استعادة الحركة الملاحية من خلال توقيع اتفاقية مع شركة "ميرسك" لعودة أسطولها للعبور عبر القناة بعد أكثر من عامين من الاضطرابات، إلى جانب تقدم المباحثات مع شركتي CMA CGM وHapag-Lloyd لعودة جزئية أو

كاملة لأساطيلهما خلال الفترة المقبلة، بما يعزز من وتيرة التعافي في حركة العبور.

وعلى الصعيد التشغيلي، واصلت الهيئة تطبيق حزمة من الحوافز التشجيعية، من بينها تمديد التخفيضات الممنوحة لسفن الحاويات التي تزيد حمولتها على 130 ألف طن بنسبة 15% حتى مارس 2026، إضافة إلى دراسة حوافز جديدة مرتبطة بالحمولات وأعداد السفن العائدة، بالتوازي مع تنفيذ خطة تطوير شاملة تضمنت توسعة القطاع الجنوبي، وتحديث المجرى الملاحي، وتعزيز الأسطول والخدمات اللوجستية، بما يدعم كفاءة التشغيل ويرفع تنافسية القناة.

شكل 6. حمولة السفن المارة عبرقناة السويس

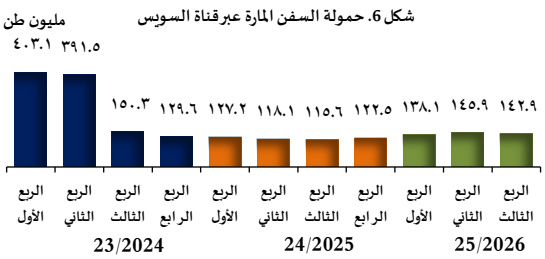

المصدر: هيئة قناة السويس

بالإضافة إلى ما سبق، سجل نشاط التأمين معدل نمو مرتفع خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 بلغ نحو 9% مقارنةً بنحو 7.7% خلال الربع الثالث من العام المالي السابق، حيث جاء هذا النمو مدفوعًا بتوفير بيئة تنظيمية مرنة ومحفزة لاستخدام التكنولوجيا المالية والحلول الرقمية في قطاع التأمين، وإصدار حزمة واسعة من القرارات والقواعد التنفيذية لقانون التأمين الموحد، هذا بالإضافة إلى جهود تنويع قنوات توزيع المنتجات التأمينية من خلال البريد والبنوك والمتاجر الإلكترونية وشركات الاتصالات، إلى جانب القنوات التقليدية، حيث تعمل نحو 11 شركة تأمين على تسويق منتجاتها حاليًا من خلال فروع 30 بنكًا على مستوى الجمهورية. علاوة على ذلك، تعمل الهيئة العامة للرقابة المالية على تعزيز الملاءة المالية لشركات التأمين، وتطوير قواعد احتساب المخصصات الفنية والاحتياطيات، وتطبيق المعيار الدولي IFRS 17 لتعزيز الشفافية والإفصاح وتوحيد الممارسات المحاسبية، فضلًا عن القرارات الهادفة لتحسين إدارة المخاطر.

وكذلك، حقق نشاط النقل والتخزين نموًا موجبًا خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 بلغ 4.6% نتيجة زيادة حركة نقل الركاب والبضائع، وتحسن النشاط الاقتصادي وارتفاع حركة التجارة الداخلية والخارجية، إلى جانب تنامي الحركة السياحية وزيادة أعداد المسافرين عبر المطارات المصرية. كما ساهم استمرار تطوير البنية التحتية للنقل والخدمات اللوجستية في تعزيز كفاءة القطاع ودعم نموه خلال الفترة.

ونتيجة لذلك، نما عديد من مؤشرات القطاع، فقد تزايد عدد الركاب عبر السكك الحديدية ليصل إلى 61.2 مليون راكب خلال الربع الثالث من العام المالي الحالي مقارنة بـ 59.4 مليون خلال الربع ذاته من العام المالي السابق بنسبة نمو 3%، كما ارتفع عدد الركاب عبر مترو الأنفاق ليصل إلى 172 مليون راكب مقارنة بـ 171.1 مليون، بنسبة نمو بلغت 0.5% (شكل 7).

شكل 7. عدد ركاب مترو الأنفاق

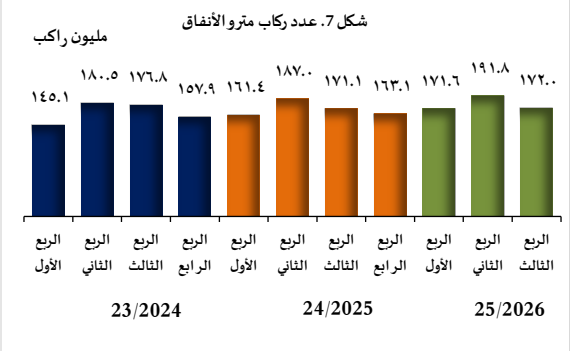

المصدر: وزارة النقل

وفيما يخص النقل البحري، ارتفعت الحمولة عبر الموانئ من 31.6 مليون طن إلى 30.9 مليون طن، أي بمعدل نمو بلغ 2.3%، وذلك في إطار استمرار جهود تطوير الموانئ ورفع كفاءتها التشغيلية مدفوعًا بزيادة نشاط تجارة الترانزيت بنسبة 35% خلال الفترة من يناير إلى مارس 2026 مقارنة بالفترة ذاتها من العام السابق، بما يعكس تنامي جاذبية الموانئ المصرية وارتفاع كفاءتها التشغيلية وتعزيز ثقة الخطوط الملاحية العالمية في خدمات النقل واللوجستيات.

وبالنسبة لقطاع **النقل الجوي**، فقد شهد خلال الربع الثالث ارتفاعًا واضحًا في حركة الركاب ورحلات الطائرات، حيث ارتفع عدد ركاب الطائرات ليصل إلى 15.8 مليون راكب مقارنة بـ 14.1 مليون راكب خلال الفترة ذاتها من العام المالي السابق، وهو ما يعكس نموًا قدره 12.1% (شكل 8). كما سجلت حركة الطائرات زيادة بلغت 11.8%، حيث ارتفع عدد الرحلات إلى نحو 118 ألف رحلة مقارنة بـ 105 ألف رحلة خلال الربع المناظر. وجاء هذا النمو في ظل الاهتمام الدائم بتطوير منظومة الملاحة الجوية من خلال تحديث البنية التحتية الفنية والتكنولوجية، ورفع كفاءة أنظمة إدارة الحركة الجوية، الأمر الذي أسهم في تمكين المجال الجوي المصري من التعامل بكفاءة عالية مع الزيادة في كثافة الحركة الجوية.

شكل 8. عدد ركاب الطائرات

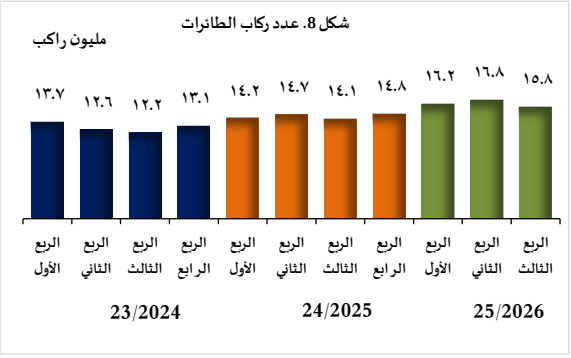

المصدر: وزارة الطيران المدني

شهد نشاط الكهرباء خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025 نموًا ملحوظًا بلغ نحو 6.3%، وهو ما يعكس تنامي الطلب على الطاقة الكهربائية بالتزامن مع تحسن مستويات النشاط الاقتصادي في عدد من القطاعات السلعية والخدمية.

في هذا الإطار، توضح بيانات **استهلاك الكهرباء** حسب نوع الاستخدام أنه شهد ارتفاعًا ليسجل 44.6 جيجا وات/ساعة خلال الربع الثالث (شكل 9).

وقد سجلت الاستخدامات التجارية أعلى معدل نمو بلغ نحو 12.5% لتبلغ 2.7 جيجاوات/ساعة، بما يعكس زيادة النشاط في قطاعات التجارة والخدمات وارتفاع معدلات التشغيل في المنشآت التجارية. كما سجل قطاع الجهات الأخرى نموًا بلغ نحو 7.2% ليبلغ 12.7 جيجاوات/ساعة، الأمر الذي ساهم في تعزيز الطلب الكلي على الكهرباء خلال الفترة.

ومن ناحية أخرى، ارتفع استهلاك الكهرباء في القطاع الصناعي بنسبة 6.2% ليسجل 13.1 جيجاوات/ساعة، وهو ما يتوافق مع الأداء الإيجابي الذي حققته الصناعات التحويلية غير البترولية خلال الربع ذاته، ويعكس استمرار توسع النشاط الإنتاجي وزيادة معدلات التشغيل بالمصانع. كما سجل الاستهلاك المنزلي نموًا بلغ نحو 4.7% لتبلغ قيمته 16.1 جيجاوات/ساعة، وهو معدل أقل من نظيره في القطاعات السلعية والخدمية، مما يشير إلى أن النمو في نشاط الكهرباء خلال الربع الثالث كان مدفوعًا بشكل رئيسي بتوسع الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية أكثر من كونه ناتجًا عن زيادة الاستهلاك الأسري.

ويؤكد هذا التوزيع أن قطاع الكهرباء واصل أداءه كأحد القطاعات الداعمة للنمو الاقتصادي، مستفيدًا من تعافي

النشاط الإنتاجي والتجاري وارتفاع الطلب على الطاقة اللازمة لاستمرار التوسع الاقتصادي.

شكل9: استخدمات الطاقة الكهربائية خلال الربع الثالث 26/25

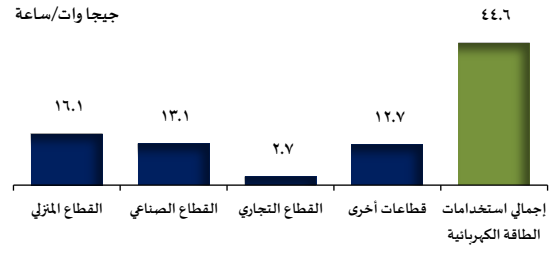

المصدر: الشركة القابضة لكهرباء مصر.

وبالإضافة إلى ما سبق، سجّلت أنشطة الوساطة الماليّة، وتجارة الجُملة والتجزئة، والحكومة العامة، والخدمات الاجتماعيّة، مُعدّلات نمو مُوجبة بلغت 7%، 5.3%، 4.3%، 4.3% على التوالي. وهو ما يشير إلى استمرار تنوع مصادر النمو الاقتصادي، مدعومًا بالأداء الإيجابي للقطاعات السلعية والخدمية على حد سواء، بما يعكس مرونة هيكل الاقتصاد المصري واتساع قاعدة الأنشطة الداعمة للنمو.

ومن ناحية أخرى، استمر ناتج قطاع الاستخراجات في تحقيق معدلات نمو سالبة حيث انكمش بنسبة 0.9%، وإن كان هذا الانكماش جاء بوتيرة متراجعة مقارنة بالأرباع السابقة؛ حيث انكمش نشاط الغاز الطبيعي بنسبة 7.9% مقابل 20.5% خلال ذات الفترة من العام المالي السابق. إلا أن نشاط البترول **حقق نموًا موجبًا لأول مرة منذ الربع الأول 2024/2023، بلغ 0.7%** مقارنة بمعدل انكماش بلغ 9.5% خلال الربع المقابل من العام السابق.

وفي هذا الإطار، تراجع الإنتاج المحلي من الغاز الطبيعي إلى حوالي 7.4 مليون طن خلال الربع الثالث مقارنة بـ 8.04 مليون طن خلال الربع المقابل من العام المالي 2025/2024 بمُعدل انخفاض 7.9%. بينما **ارتفع** الإنتاج المحلي من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز إلى 6.36 مليون طن خلال هذا الربع مقارنة بـ 6.32 مليون طن، خلال الربع المقابل من العام المالي 2024/2025 بمُعدل نمو طفيف 0.7%.

ويأتي هذا التراجع في الانكماش في إطار استعادة ثقة الشركاء وتحفيزهم على ضخ مزيد من الاستثمارات؛ وبخاصة بعد **قيام الدولة بسداد كافة مستحقات الشركاء الأجانب التي كانت تبلغ نحو 6.1 مليار دولار في يونيو 2024.**

وكذلك أسهمت جهود الحفر والاستكشاف عن زيادة الإنتاج من البترول والغاز في الأشهر الأخيرة. وفي هذا الإطار، تم تحقيق 83 اكتشافًا جديدًا للزيت الخام والغاز، وإضافة 363 بئرًا إلى خريطة الإنتاج، واستمرار خطط التوسع بحفر 101 بئرًا استكشافيًا خلال العام الجاري باستثمارات 1.3 مليار دولار، ضمن خطة تستهدف حفر 484 بئرًا حتى عام 2030 إلى جانب إطلاق برامج مسح سيزمى ومزايدة عالمية في البحر الأحمر بما يدعم زيادة الإنتاج وتعزيز جاذبية القطاع.

الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق

على مستوى الأسعار الجارية، ارتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي من نحو 4.6 تريليون جنيه في الربع الثالث من العام المالي 2025/2024 إلى نحو 5.2 تريليون جنيه في الربع الثالث من العام المالي 2026/2025، بما يعكس تحسن مستوى الإنفاق المحلي مدعومًا بارتفاع الاستهلاك والاستثمار.

في هذا السياق، ارتفع الاستهلاك العائلي من نحو 4.2 تريليون جنيه إلى 4.9 تريليون جنيه، إلى جانب زيادة الواردات من نحو 1.3 تريليون جنيه إلى 1.5 تريليون جنيه، وارتفاع الاستثمار والمخزون من 531.2 مليار جنيه إلى 637

مليار جنيه. وكذلك ارتفع الإنفاق الجاري للحكومة من 253.8 مليار جنيه إلى 304.1 مليار جنيه. كما زادت قيمة الصادرات من 911.8 مليار جنيه إلى 943.4 مليار جنيه.

أما على مستوى الأسعار الثابتة، فقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي من نحو 2.09 تريليون جنيه إلى نحو 2.19 تريليون جنيه خلال فترة المقارنة، بمعدل نمو بلغ 5%. وجاء هذا النمو الحقيقي مدفوعًا بصورة أساسية بالطلب المحلي، وبالأخص الاستهلاك العائلي الذي ظل يمثل القوة الدافعة الأساسية للنشاط الاقتصادي. فقد ساهم الاستهلاك العائلي بنحو 6.1 نقطة مئوية في النمو، بما يعكس استمرار قوة الطلب المحلي (شكل 10).

شكل 10: المساهمة في نمو الناتج (نقطة مئوية) خلال الربع الثالث 2025/2026

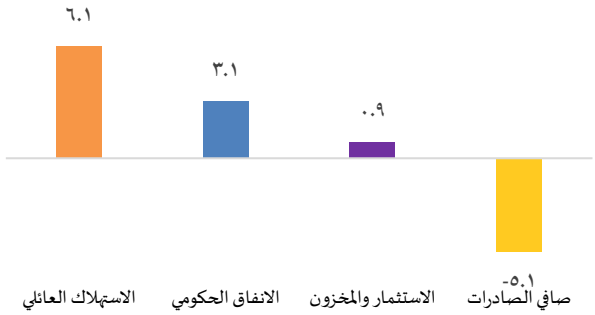

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وقد شهد الإنفاق الجاري الحكومي تحسنًا في مساهمته، حيث ارتفع إلى نحو 3.1 نقطة مئوية مقارنة بـ 0.3 نقطة مئوية في الربع المناظر، بما يعكس دورًا داعمًا للإنفاق الحكومي في النمو. كما تحسنت مساهمة الاستثمار والتغير في المخزون بشكل كبير ليسجل نحو 0.9 نقطة مئوية مقابل مساهمة سالبة بلغت -2.4 نقطة مئوية خلال الربع المقابل من العام المالي السابق، وهو ما يشير إلى تحسن النشاط الاستثماري في مصر.

في المقابل، سجل صافي الصادرات مساهمة سالبة بلغت نحو -5.1 نقطة مئوية، وهو ما يشير إلى أنه ظل يشكل عامل ضغط على النمو نتيجة ارتفاع الواردات مقارنة بالصادرات بالأسعار الثابتة.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الكلية، تشير البيانات إلى استمرار تحسن النشاط الاستثماري خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025، مع تزايد مساهمة القطاع الخاص في دفع النشاط الاستثماري وتحسن دوره كمحرك للنمو وتعزيز مكانته كمحرك رئيسي للتوسع الاقتصادي.

ارتفع إجمالي الاستثمارات بالأسعار الجارية ليبلغ نحو 637 مليار جنيه مقارنة بنحو 531.2 مليار جنيه خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. وقد بلغ بالأسعار الثابتة 269.4 مليار جنيه مقارنة بـ 250.5 مليار جنيه بمعدل نمو 7.5% مقارنة بالفترة المناظرة من العام السابق.

وعلى مستوى هيكل الاستثمارات، تشير البيانات إلى أن نمو إجمالي الاستثمارات خلال الربع الثالث جاء مدفوعًا بصورة رئيسية بارتفاع الاستثمارات الخاصة، التي سجلت معدل نمو بلغ 10.7% مقارنة بالفترة المناظرة، في حين ارتفعت الاستثمارات العامة بمعدل 2.7% فقط (شكل 11).

ويتضح استمرار الاتجاه التصاعدي لنسبة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات، حيث ارتفعت مساهمته إلى 65% في الربع الثالث من العام المالي 2026/2025، وفي المقابل، تراجعت نسبة الاستثمار العام نسبيًا لتسجل 35% من إجمالي الاستثمار في ذات الربع (شكل 12).

وبوجه عام، تشير هذه التطورات إلى تحسن ديناميكية النشاط الاستثماري وتزايد مساهمة الاستثمارات الداعمة للنمو الاقتصادي، بما يعزز من القدرة الإنتاجية للاقتصاد ويدعم استدامة النمو على المدى المتوسط.

شكل 11: الاستثمارات المنفذة بالأسعار الثابتة (مليار جنيه)

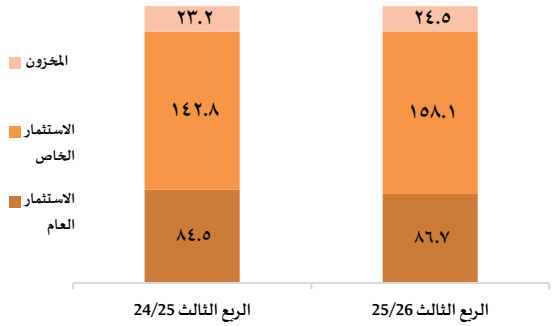

شكل 12: الاستثمارات المنفذة (%)

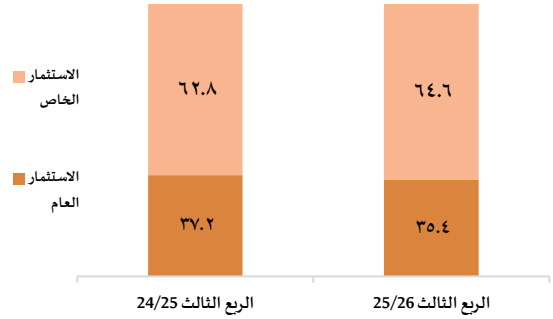

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

وبالإنتقال إلى بيانات التجارة الخارجية، تشير البيانات إلى اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات خلال الربع الثالث من العام المالي 2026/2025. فعلى مستوى الأسعار الثابتة، تراجعت الصادرات السلعية والخدمية محققة معدل نمو سالب بلغ -7.2%. في حين ارتفعت قيمة الواردات السلعية والخدمية بنسبة 14.2%، وهو ما يعكس ارتفاع الطلب على الواردات المرتبطة بالنشاط الاستهلاكي والاستثماري، في مقابل استمرار الضغوط التي تواجه قطاع التصدير، مما انعكس على مساهمة سالبة لصافي الصادرات في النمو.

يُعزى التراجع في إجمالي الصادرات بصورة رئيسة إلى الانكماش الذي شهدته الصادرات من السلع نصف المصنعة، والتي سجلت انخفاضًا بنسبة 43.5% خلال الربع الثالث من العام المالي 2025/2026، مقارنةً بمعدل نمو بلغ 114.3%خلال الربع المناظر من العام المالي السابق. ويعزى ذلك إلى انخفاض صادرات عدد من السلع الرئيسة ضمن هذه الفئة، من أبرزها: حديد السليكون (61.4%)، وكربونات الصوديوم(11.2%) ، واللدائن في أشكالها الأولية (7.6%) وفي المقابل، سجلت عدة مجموعات تصديرية معدلات نمو مرتفعة خلال الفترة ذاتها، من أبرزها: القطن الخام(52.9%) ، والوقود (50.2%)، والكهرباء(27.1%) ، والمواد الخام(15.8%) ، كما هو موضح بالشكل رقم (13).

شكل 13: معدل نمو الصادرات المصرية وفقاً لدرجة التصنيع (%)

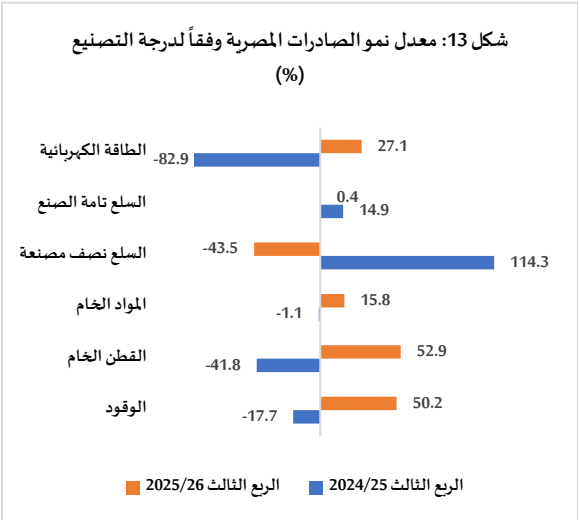

المصدر: الجهاز المركزي للتبعئة العامة والاحصاء

في المقابل، سجلت جميع فئات الاستخدام الرئيسة للواردات معدلات نمو موجبة خلال الربع الثالث من العام المالي 2025/2026، حيث ارتفعت واردات السلع الوسيطة بنسبة 32.7%، والوقود بنسبة 15.9%، والسلع الاستثمارية بنسبة 14.5%، والسلع الاستهلاكية المعمرة بنسبة 13.8%، كما هو موضح بالشكل رقم (14).

شكل 14: معدل نمو الواردات المصرية وفقاً لدرجة الاستخدام (%)

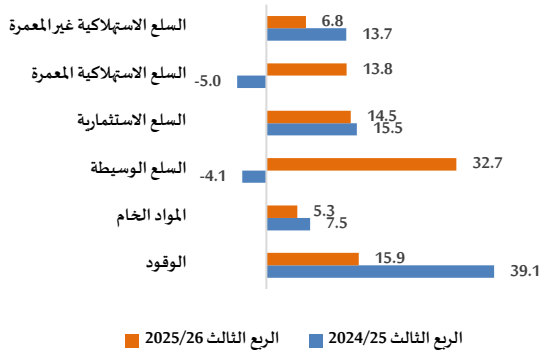

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

جدول (1) مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي

%

الانشطة الاقتصاديّة	الرُبع الثالث 26/25	الرُبع الثالث 25/24
الزراعة والغابات والصيد	1.85	4.7
الاستخراجات:	-0.90	-10.38
أ) بترول	0.67	-9.52
ب) الغاز	-7.86	-20.5
ج) استخراجات أخرى	4.08	3.4
الصناعات التحويليّة:	6.00	10.87
أ) تكرير البترول	15.07	-4.78
ب) تحويليّة أخرى	3.55	16.03
الكهرباء	6.31	5.76
المياه والصرف وإعادة التدوير	1.41	1.41
تشييد وبناء	5.17	3.13
النقل والتخزين	4.55	0.69
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	20.28	14.9
المعلومات	3.80	3.80
قناة السويس	23.62	-23.09
تجارة الجملة والتجزئة	5.30	3.76
البنوك	7.00	17.34
التأمينات الاجتماعيّة والتامين	9.00	7.70
المطاعم والفنادق	8.29	22.97
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	2.46	2.17
ا-الملكية العقارية	2.01	1.74
ب - خدمات الاعمال	3.49	3.16
الحكومة العامة	4.27	3.13
الخدمات الاجتماعيّة	4.26	4.63
أ- التعليم	3.95	5.84
ب- الصحة	4.37	3.99
ج- الخدمات الأخرى	4.52	4.01
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	4.95	4.75
صافي الضرائب غير المباشرة	124.86	118.22
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	4.99	4.77

جمهورية مصر العربية
وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية

جدول (2) الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الإنتاج (بالأسعار الجارية)

بالمليون جنيه

الانشطة الاقتصادية	الرُبع الثالث 26/25	الرُبع الثالث 25/24
الزراعة والغابات والصيد	835,938.9	729,648.9
الاستخراجات:	296,774.2	291,489.3
أ) بترول	124,923.3	120,720.9
ب) الغاز	70,334.5	78,741.1
ج) استخراجات أخرى	101,516.4	92,027.3
الصناعات التحويلية:	860,710.2	710,099.1
أ) تكرير البترول	265,202.5	172,544.8
ب) تحويلية أخرى	595,507.8	537,554.3
الكهرباء	89,037.0	75,457.1
المياه والصرف وإعادة التدوير	17,349.9	16,963.7
تشييد وبناء	547,833.4	455,877.6
النقل والتخزين	273,590.1	242,559.5
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	120,538.4	99,685.4
المعلومات	14,248.8	13,654.7
قناة السويس	49,099.6	40,009.1
تجارة الجملة والتجزئة	602,281.9	512,003.7
البنوك	188,863.5	157,995.4
التأمينات الاجتماعية والتامين	31,683.0	26,019.7
المطاعم والفنادق	168,192.7	137,871.8
الانشطة العقارية وخدمات الاعمال	374,276.2	307,524.6
ا-الملكية العقارية	266,617.3	206,413.4
ب - خدمات الاعمال	107,658.9	101,111.2
الحكومة العامة	196,149.1	228,086.0
الخدمات الاجتماعية	350,529.0	288,786.0
أ- التعليم	105,303.7	86,638.2
ب- الصحة	158,997.8	128,670.0
ج- الخدمات الأخرى	86,227.5	73,477.8
الإجمالي العـــام (بتكلفة عوامل الإنتاج)	5,017,095.7	4,333,731.7

جدول (3) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الجارية)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الثالث 2026/2025
الاستهلاك العائلي	4,899.4
الاستهلاك الحكومي	304.1
الاستثمار والمخزون	637.0
الصادرات السلعية والخدمية	943.4
الواردات السلعية والخدمية	1,540.4
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5,243.4

جدول (4) الناتج المحلي الإجمالي وفقًا لمكونات الإنفاق (بالأسعار الثابتة)

(مليار جنيه)

المكون	الربع الثالث 2026/2025
الاستهلاك العائلي	1989.8
الاستهلاك الحكومي	207.1
الاستثمار والمخزون	269.4
الصادرات السلعية والخدمية	360.9
الواردات السلعية والخدمية	635.1
الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	2,192.1
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5%